● أخبار قصيرة

تحطم طائرة في قاعدة "لانغلي-يوستيس" الأميركية

ذكرت وكالة "أسوشيتد برس" أن حادث تحطم وقع لطائرة تجريبية في قاعدة "لانغلي-يوستيس" العسكرية المشتركة بمدينة هامبتون الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لولاية فرجينيا الأمريكية.

وأكد الطيار في القوات الجوية الأمريكية دونيل رامزي وقوع الحادث في هذه القاعدة التي تُعتبر إحدى أهم المرافق العسكرية في المنطقة.

من جهته، أعلن المجلس الوطني لسلامة النقل عبر حسابه الرسمي على منصة "إكس" مباشرته التحقيق في حادث تحطم الطائرة التجريبية "MX Aircraft MXS" بالقرب من هامبتون، علماً بأن التحقيقات لا تزال مستمرة لكشف ملابسات الحادث وأسبابه.

زعيم يميني بريطاني يتوعد بتعيين وزير للترحيل

تعهد نايجل فاراج، زعيم حزب الإصلاح اليميني البريطاني، بإنشاء منصب وزير مختص بالترحيل في حال فوز حزبه بالانتخابات المقبلة وتشكيله للحكومة.

وخلال كلمة أمام أنصاره في مدينة دوفر، أوضح فاراج أن هذا المنصب سيكون تابعاً لوزارة الداخلية مع احتفاظه بإدارة مستقلة، مشيراً إلى تقديرات بوجود نحو ١,٢ مليون مهاجر غير شرعي في البلاد.

وأكد فاراج أن هذا المقترح "لا يعد تطرفاً، بل هو مطلب تفرضه الضرورة المنطقية والعقلانية"، وذلك ضمن سياسة حزبه المتعلقة بقضايا الهجرة.

أفغانستان وروسيا تناقشان تعيين سفير في موسكو

في اجتماع عُقد مؤخراً بين "أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان و"ضمير كابلوف" الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون أفغانستان، تمت مناقشة موضوع تعيين سفير لطالبان في موسكو.

خلال هذا اللقاء، أعرب متقي عن تقديره للخطوة الروسية الأخيرة المتمثلة في شطب اسم طالبان من قائمة الجماعات المحظورة في روسيا، كما أبدى ارتياحه لقبول دبلوماسي من الهيئة الحاكمة الأفغانية بمستوى سفير في موسكو.

من جانبه، أكد كابلوف خلال الاجتماع على أهمية تطوير العلاقات مع أفغانستان، مشيراً إلى أن الإجراءات الروسية الأخيرة تهدف إلى إزالة العقبات التي تعترض تعزيز العلاقات.

كما اتفق الطرفان على عقد لقاءات خاصة على هامش "مؤتمر قازان" المقرر انعقاده في شهر مايو المقبل، بهدف بدء نشاط اللجنة الدائمة للتعاون الثنائي.

على خلفية هجوم بهلغام

تصعيد خطير بين نيودلهي و إسلام آباد

الوفاق/ تشهد منطقة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان أحداثًا مأساوية تهدد بتصعيد التوترات في واحدة من أكثر المناطق اشتعالًا في العالم. يأتي هذا في سياق تاريخي طويل من النزاعات والصراعات التي شهدتها المنطقة منذ تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧. تعتبر قضية كشمير محور خلاف رئيسي بين القوتين النوويتين، وأدت إلى حروب واشتباكات متكررة على مدى العقود الماضية. الأحداث الأخيرة تكتسب أهمية بالغة على الصعيدين الإقليمي والدولي نظرًا لما قد تحمله من تداعيات على الاستقرار في جنوب آسيا بأكملها. يشكل الوضع المتفجر في كشمير تهديدًا حقيقيًا للسلام العالمي، خاصة مع امتلاك كلا البلدين للسلاح النووي مما يجعل أي تصعيد محتمل ذا أبعاد خطيرة تتجاوز حدود المنطقة.

تفاصيل الهجوم في بهلغام

قام مسلحون يوم الثلاثاء، ٢٢ أبريل بإطلاق النار على سياح في وجهة سياحية مزدحمة في منطقة بهلغام الجبلية الواقعة في الجزء الخاضع للسيطرة الهندية من كشمير. أسفر الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥ مواطنًا هنديًا ومواطن نيبالي واحد. وصف شهود عيان مشاهد مروعة، مؤكدين أن المسلحين أطلقوا النار على السياح من مسافة قريبة، مما خلف مشاهد مأساوية ظهرت في الصور ومقاطع الفيديو المنتشرة للحادث. عززت السلطات الهندية على إثر الهجوم انتشار الشرطة والقوات العسكرية في المنطقة، وتواصل الأجهزة الأمنية البحث عن منفذي الهجوم.

الإجراءات الهندية

في أعقاب الهجوم، اتخذت الهند سلسلة من الإجراءات الصارمة ضد باكستان. قامت نيودلهي بتخفيض علاقاتها الدبلوماسية مع إسلام أباد وأغلقت معبرًا حدوديًا رئيسيًا. كما علقت الهند للمرة الأولى مشاركتها في معاهدة مياه السند، وهي اتفاقية مهمة لتقسيم المياه بين البلدين ظلت صامدة منذ توقيعها عام ١٩٦٠ رغم كل التوترات السابقة. أعلنت وزارة الخارجية الهندية في بيان رسمي وقف خدمات التأشيرات للمواطنين الباكستانيين بشكل فوري، وطالبت جميع المواطنين الباكستانيين بمغادرة الهند بحلول ٢٩ أبريل. وفي خطوة تصعيدية إضافية، أعلنت الهند المستشارين العسكريين والبحريين والجويين في السفارة الباكستانية أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وقررت تقليص عدد طاقمها الدبلوماسي في إسلام أباد. تعهد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، خلال خطاب ألقاه في ولاية بيهار شمال شرق البلاد، بملاحقة المهاجمين وتقديمهم للعدالة.

يظل الوضع في كشمير متوترًا بشكل خطير، مع احتمالية تصاعد الصراع بين قوتين نوويتين

الرد الباكستاني

لم تتأخر باكستان في الرد على الإجراءات الهندية، حيث أصدر مكتب رئيس الوزراء شهباز شريف بيانًا عقب اجتماع طارئ للجنة الأمن القومي. نفت إسلام أباد بشكل قاطع أي تورط في الهجوم، واعتبرت أن الاتهامات الهندية غير مبررة. أكد البيان الباكستاني أن أي تهديد لسيادة باكستان وأمن شعبها سيواجه بإجراء حاسم في جميع المجالات، مع التشديد على أن أي محاولة من جانب الهند لحجب تدفق نهر السند ستعتبر عملاً حربياً. وفي إجراءات مماثلة للإجراءات الهندية، قررت باكستان طرد الدبلوماسيين الهنود وتعليق التأشيرات للمواطنين الهنود، كما أعلنت إغلاق حدودها ومجالها الجوي مع الهند ووقف كافة الأنشطة التجارية مع جارتها.

*أهمية كشمير للطرفين

تدعي كل من الهند وباكستان أحقيتها الكاملة في منطقة كشمير الجبلية، وهي تمثل واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم. زادت حدة التوترات بين البلدين حول هذه المنطقة المتنازع عليها في السنوات الأخيرة، خاصة بعد إعلان حكومة الهند برئاسة مودي إلغاء استقلالية منطقة كشمير وفقًا للدستور الهندي في عام ٢٠١٩، ووضعها تحت السيطرة المباشرة لنيودلهي. تعد قضية كشمير أحد الأسباب الرئيسية للخلافات العميقة بين باكستان والهند، التي أدت إلى اندلاع أكثر من حرب بين الطرفين منذ إعلان استقلال باكستان. رغم ادعاء الحكومة الهندية بانخفاض الهجمات الإرهابية منذ تشديد السيطرة العسكرية على المنطقة، إلا أن هجمات مثل الذي وقع في بهلغام تطرح تساؤلات حول فعالية هذه الإجراءات، وتحطم وهم الهدوء الذي تنبأ به مودي للمنطقة.

امكانية تصاعد الصراع

يظل الوضع في كشمير متوترًا بشكل خطير، مع احتمالية تصاعد الصراع بين قوتين نوويتين. تثير الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الهند والاتهامات المتبادلة القلق حول مستقبل العلاقات بين البلدين، خاصة مع تعليق معاهدة مياه السند التي ظلت صامدة لعقود رغم التوترات المستمرة. مع إغلاق الحدود والمجال الجوي وتوقف التجارة بين البلدين، وطرد الدبلوماسيين من كلا الجانبين، يبدو أن المنطقة تتجه نحو مزيد من التصعيد. يبقى المجتمع الدولي مراقبًا لتطورات الوضع، مع دعوات متزايدة للحوار وضبط النفس لتجنب تصعيد قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

بريطانيا والمفوضية الأوروبية توشكان على إبرام اتفاقية دفاعية

تقترب بريطانيا والاتحاد الأوروبي من إبرام اتفاقية دفاعية جديدة في ظل التطورات السياسية العالمية المتسارعة. تأتي هذه المفاوضات بين الجانبين في وقت تشهد فيه الساحة الدولية تحولات استراتيجية ملحوظة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات عبر الأطلسي والتوجهات الأمنية الأوروبية. يُتوقع أن تُحدد هذه الاتفاقية المرتقبة إطار التعاون الدفاعي بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي للسنوات القادمة.

أنهت بريطانيا والمفوضية الأوروبية وضع اللمسات الأخيرة على خططهما لإبرام اتفاقية دفاعية جديدة بعد مفاوضات استمرت لعدة أشهر بين الطرفين.

وكشفت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية هذا الخبر نقلاً عن عدة مصادر مطلعة واستناداً إلى المحادثات المكثفة التي أجراها كير ستارمر، رئيس وزراء بريطانيا، مع أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، خلال لقائهما الأخير في لندن.

وذكرت المصادر المطلعة أن المباحثات تركزت على آليات التعاون العسكري والتصنيع الدفاعي المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى تنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية الساخنة.

وكانت صحيفة "فايننشال تايمز" قد أفادت في تقرير سابق لها بأن الاضطرابات الجيوسياسية العالمية والتحديات الأمنية المتزايدة الناجمة عن سياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عمّقت من عزم الاتحاد الأوروبي على توقيع اتفاقية دفاعية وأمنية شاملة مع المملكة المتحدة. وبموجب هذه الاتفاقية، ستتمكن الشركات البريطانية المصنعة للأسلحة من المشاركة الفعالة في مشاريع إنتاج الأسلحة المشتركة والتقنيات العسكرية المتطورة مع نظيراتها الأوروبية.

وأشارت الصحيفة البريطانية في تحليلها إلى تصريحات وتهديدات ترامب المتكررة بشأن احتمالية عدم حماية حلفاء الناتو الذين لا يفون بالتزاماتهم المالية، بالإضافة إلى مواقفه المثيرة للجدل تجاه روسيا، مما دفع الدول الأوروبية إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الدفاعية. ونتيجة لذلك، اضطرت هذه الدول إلى زيادة نفقاتها الدفاعية بشكل ملحوظ والتباحث بشكل معمق حول كيفية توحيد قدراتها العسكرية والتكنولوجية لتقديم أفضل دعم ممكن لأوكرانيا في مواجهتها مع روسيا، وتعزيز قدراتها الذاتية في الدفاع عن أراضيها ومصالحها الاستراتيجية. ولم تقتصر المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي على الجانب الدفاعي فحسب، إذ كشفت المصادر أن عواصم الاتحاد الأوروبي تعتزم أيضاً إنهاء اتفاقيتين إضافيتين مع بريطانيا تشملان مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتقليدية، وتنظيم حركة الهجرة، وحقوق الصيد في المياه الإقليمية، وغيرها من الملفات الاقتصادية والبيئية المهمة للجانبين.

تعكس هذه التطورات تحولاً ملحوظاً في العلاقات البريطانية-الأوروبية في مرحلة ما بعد البريكست، وتشير إلى رغبة متنامية من الطرفين في إعادة بناء جسور التعاون الاستراتيجي رغم الخلافات السابقة. وتأتي هذه الاتفاقيات المرتقبة في لحظة حرجة من تاريخ أوروبا، حيث تواجه القارة العجوز تحديات أمنية غير مسبوقة، وتسعى لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في قراراتها الدفاعية والاستراتيجية.

ويرى محللون أن نجاح هذه الاتفاقيات سيمثل اختباراً حقيقياً لقدرة بريطانيا على إعادة تموضعها في المشهد الأوروبي والعالمي، كما سيكون مؤشراً على مدى استعداد الاتحاد الأوروبي للتكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد الذي فرضته المتغيرات العالمية الأخيرة. وبغض النظر عن النتائج النهائية لهذه المحادثات، فإن مجرد انعقادها يُظهر أن المصالح المشتركة قد تتجاوز في نهاية المطاف الخلافات السياسية التي نشأت في أعقاب استفتاء البريكست.